الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٦٥**

الاثنين، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي ..... (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالقرار ٣٠٧/٧٤ المعنون ”توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-١٩“ في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، تود هنغاريا أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية وأن تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إننا في خضم أزمة عالمية تؤثر علينا جميعا. وبالنسبة لهنغاريا، فإن إنقاذ أرواح مواطنينا أمر بالغ الأهمية، لذا فإن أولويتنا هي وضع استجابة الرعاية الصحية في صدارة هذه الأزمة. وعلاوة على ذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار أيضا أن هذه الأزمة تؤثر على كل جانب تقريبا من جوانب الحياة البشرية، لذلك فإن الأمر بالمثل متروك في الوقت ذاته للحكومات لمواجهة العواقب الاجتماعية – الاقتصادية.

وترى هنغاريا أن التعاون المتعدد الأطراف مهم في هذا الصدد أيضا. وفي الوقت نفسه، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشير إلى قلق هنغاريا إزاء بعض جوانب الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة (القرار ٢/٧٤) التي أعرب عنها بوضوح وزير خارجية هنغاريا، معالي السيد بيتر سيارتو، وقت اعتماد الإعلان في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ولذلك كنا نفضل إشارة محايدة إلى الإعلان الوارد في الفقرة العاشرة من ديباجة هذا القرار. كما أن هنغاريا تنأى بنفسها عن الفقرتين ٧٠ و ٧١ من الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة. ولهذا السبب، تنأى هنغاريا بنفسها عن الفقرة العاشرة من ديباجة هذا القرار.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة
papersmart.un.org

السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة القرار ٣٠٧/٧٤، المعنون ”توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-١٩“. ونشكر حكومة المملكة العربية السعودية والفريق الأساسي على عملية التفاوض الشفافة والفعالة التي قادها ونقدر جهوده الرامية إلى مراعاة شواغلنا في النص.

ويسر الولايات المتحدة أيضاً أن يؤكد القرار أهمية تبادل المعلومات الدقيقة والشفافة في الوقت المناسب في إطار الجهود المبذولة لمكافحة مرض فيروس كورونا. وتتسم الشفافية بأهمية حاسمة في التصدي الموحد للجائحة. ويتطلب التخفيف الفعال من حدة أزمة في الصحة العامة، مثل أزمة مرض كورونا، شفافية ومساءلة من جانب الحكومة والهيئات الدولية، ومشاركة كاملة للمجتمع المدني، وحماية الخصوصية الشخصية والأمن الشخصي، وإتاحة المعلومات.

وتعتبر الشفافية وإتاحة المعلومات وتبادل المعلومات الدقيقة عن طبيعة التهديد أموراً حيوية في وقف انتشار الفيروس. وبدلاً من ذلك، اختارت الحكومات في بعض الأماكن أن تغلق أو تقيد الوصول إلى الإنترنت وإتاحة المعلومات. وفي أماكن أخرى، كان الحق في حرية التعبير مقيداً بشدة. وللأسف، نحن على علم بحالات المضايقة والقمع والتخويف من جانب الحكومات في جميع أنحاء العالم، التي تعتزم استخدام هذه الجائحة ذريعة لحرمان من هم في بلدانها من الحق في التعبير بحرية، بما في ذلك الاختلاف في الرأي. وستجعل هذه الإجراءات المجتمع العالمي أقل أمناً، لا أكثر أمناً.

وقد تعرض الصحفيون في بعض البلدان للاعتقال والاحتجاز بعد إنجاز تقارير صحفية عن الجائحة أو انتقاد استجابة حكوماتهم لها. وهذا أمر مقلق بشكل خاص، حيث أننا نفهم أن هناك خطراً متزايداً بأن يكون المحتجزون عرضة بشكل خاص للعدوى وربما الموت. كما أن البلدان التي تحترم حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وتحميها تكون أكثر فعالية في مكافحة مرض فيروس كورونا. وتحقيقاً لهذه الغاية، تأسف الولايات المتحدة لأن الصياغة المتعلقة بالحاجة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ليست أقوى مما هي عليه.

وقد قالت الولايات المتحدة، منذ بدء انتشار الجائحة، إن مكافحة المرض غير ممكنة إلا بشفافية تامة وتبادل البيانات والمعلومات الصحية العامة مع المجتمع الدولي في الوقت المناسب. وإن كانت الأشهر العديدة الماضية قد أكدت على أمر فهو أهمية الشفافية والمساءلة في التصدي للجائحة. وللأسف، فإن إخفاق جمهورية الصين الشعبية ومنظمة الصحة العالمية في بداية الجائحة قد عرّضنا جميعاً للخطر، وتسبب في مزيد من المعاناة والموت اللذين لا داعي لهما.

وأخيراً، قدمت الولايات المتحدة إشعاراً بانسحابها من منظمة الصحة العالمية اعتباراً من ٦ تموز/يوليه ٢٠٢١ بسبب افتقارها إلى الشفافية والمساءلة والاستقلال وعدم رغبتها في الإصلاح. ونحن نصر على أن تنهض منظمة الصحة العالمية بصحة الناس في جميع أنحاء العالم بطريقة شفافة وقائمة على العلوم تدمج المساءلة في منظومتها. نريد أن ننقذ الأرواح ونتوقع أن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها تشاطر ذلك الهدف النبيل وتعزيزه. ولذلك فإننا لا نتفق مع الإشارات الواردة في النص إلى منظمة الصحة العالمية.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لشرح موقف ليختنشتاين من القرار ٣٠٧/٧٤.

ترحب ليختنشتاين بالدعوة التي جاء بها القرار إلى تكثيف التعاون الدولي وبذل جهود متعددة الأطراف في التصدي لأزمة مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، تقر ليختنشتاين بأن مجموعة العشرين، التي تضم أكبر الاقتصادات في العالم، تضطلع بدور ومسؤولية هامين في التصدي للعواقب السلبية الكبيرة لهذه

الجائحة، بما في ذلك في مجالات الصحة العامة والمالية العالمية والاقتصاد العالمي.

وتضطلع الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية ومشروعيتها التي لا جدال فيها في وضع المعايير العالمية، بدور رائد في تنسيق استجابة عالمية لجائحة كورونا. ولذلك ينبغي أن تصب جهود مجموعة العشرين، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي لقادة مجموعة العشرين المعقود في ٢٦ آذار/مارس واجتماعات المتابعة له، في استجابة الأمم المتحدة للجائحة وأن تتماشى معها على نحو وثيق بغية تعزيز أوجه التكامل وتعزيز الحوكمة العالمية الأكثر فعالية ومساءلة وشمولاً. وينبغي أن يعقب الالتزام الوارد في بيان قادة مجموعة العشرين، دعماً لمنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، مساهمات ملموسة من جانب المجموعة في جهود منظومة الأمم المتحدة.

توفر أهداف التنمية المستدامة الإطار العالمي الذي التزمت به جميع الدول بوصفها أعضاء في الجمعية العامة، بما في ذلك أعضاء مجموعة العشرين. وترحب ليختنشتاين بالتزام قوي وواضح من جانب مجموعة العشرين بأنها ستستثمر نفوذها الاقتصادي والمالي في جهودنا المشتركة في الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا شك في أن هذه الجهود بحاجة إلى مضاعفة في ضوء الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة الناجمة عن الجائحة، ويمكن لمجموعة العشرين أن تقدم مساهمة تمس الحاجة إليها لإعادة العالم إلى المسار الصحيح في هذا المسعى المشترك الأكثر أهمية لجيلنا. وفي حين أننا لم نغفل تأكيدات مجموعة العشرين بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة القادة الاستثنائي، فقد كان من شأن القرار المعروض أن يوفر فرصة في هذا الصدد.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأعلل تصويتنا على القرار ٣٠٧/٧٤. لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار استناداً إلى الملاحظات التالية:

أولاً، خلال الفترة التي لم تتمكن فيها الجمعية العامة من عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، رحب وفد بلدي بالنظر في المقرر ٥٤٤/٧٤ بوصفه أداة قائمة على توافق الآراء تتلاءم مع الظروف الجديدة التي نشأت في حالة تفشي مرض فيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، أكدنا مجدداً على الرغبة البارزة والممتازة للجمعية العامة في إصدار وثيقة ختامية للمشاورات والحوارات المفتوحة والشاملة للجميع والمتسمة بالشفافية والنظام بين الدول الأعضاء. وكان فهمنا المشترك أيضاً أن اتخاذ قرار شامل واحد يغطي جميع جوانب هذا التحدي سيساعدنا على تجنب النظر في وثائق موازية.

واستناداً إلى هذا الفهم المشترك، اتُّخذ القرار الجامع ٣٠٦/٧٤ في الأسبوع الماضي، نتيجة للمحادثات المكثفة والمطولة بين الدول الأعضاء ومجموعات الدول. وقد تم تقديم القرار ٣٠٧/٧٤ خلال الفترة الزمنية نفسها التي لم تتمكن فيها الدول الأعضاء من عقد اجتماعات بالحضور الشخصي. وبناء على ذلك، لم يعقد حتى اجتماع واحد لإعطاء فرصة للدول الأعضاء لعرض آرائها وملاحظاتها. ويتداخل القرار أيضاً مع النصوص التي اعتمدت سابقاً. وقد أظهرت نتيجة التصويت على هذا القرار في الأسبوع الماضي إلى حد ما علامات على عدم رضا العديد من الدول الأعضاء الأخرى أيضاً.

ثانياً، ينأى وفد بلدي بنفسه عن الفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق. فنحن لسنا في وضع يسمح لنا بالترحيب بأي وثيقة ختامية تصدر عن محافل حصرية دون مشاركة واسعة وفعالة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثالثاً، يعترف القرار عن حق، في الفقرتين الأولى والثانية من الديباجة على التوالي، بالأثر الصحي السلبي غير المسبوق الناجم عن مرض فيروس كورونا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، ففي حين يبدو أن القرار يتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية لتفشي مرض كورونا،

فإنه للأسف لا يتضمن بعض الشواغل الاقتصادية الخطيرة للدول الأعضاء، بما فيها البلدان النامية، وبالتالي لا يمثل صوت جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد. ومن العيوب الرئيسية للنص أن الصيغة النهائية للقرار تفتقر حتى إلى إشارة واحدة إلى أثر الجزاءات الانفرادية على البلدان المستهدفة، ناهيكم عن الدعوة إلى القضاء على هذه الممارسات غير القانونية واللاإنسانية، التي لا تزال تعرقل بشكل كبير جهود البلدان لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويمثل ذلك تجاهلا واضحا وجليا للنداءات القوية التي وجهتها المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، بما في ذلك مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

وعلاوة على ذلك، يتجاهل القرار النداءات القوية الموجهة مؤخرا من أجل الرفع الفوري للتدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة. وتشمل هذه النداءات، على سبيل المثال لا الحصر، تلك الصادرة عن الأمين العام؛ ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان؛ والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء.

رابعا، إن الصيغة النهائية للقرار لا تعالج حاجة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى تلقي مساعدات مالية فورية واستثنائية، بأسعار فائدة منخفضة ومع فترة سماح مرنة ومهلة للدفع، من المؤسسات المالية والنقدية الدولية والإقليمية دون أي تمييز أو اعتبارات سياسية. ولا تعالج الصيغة النهائية للقرار هذه المسألة الهامة في وقت تحتاج فيه البلدان النامية بصورة عاجلة إلى هذه المساعدة، ليس لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ فحسب، بل أيضا لمعالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية غير المسبوقة.

السيد موسى (جيبوتي) (*تكلم بالفرنسية*): بوصفها من مقدمي القرار ٧٤/٣٠٧، المعنون ”توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-١٩“، صوتت جيبوتي مؤيدة له وترحب باعتماده بدعم قوي من الدول الأعضاء. ومن البداية، أيدت جيبوتي القرار وعملت يدا بيد مع الوفود الأخرى خلال المفاوضات لضمان اعتماده بتوافق الآراء.

(*تكلم بالإنكليزية*)

كل يوم، نتعلم المزيد عن هذا الفيروس وكيفية انتشاره، وكذلك التدابير الوقائية التي تثبت فعاليتها. وبالنسبة لوفد بلدنا، فإن أهداف هذا النص واضحة. ويؤكد القرار المتخذ للتو الأهمية الحاسمة للتوصل إلى فهم مشترك وإيجاد الأمل في التضامن والتعاطف والتعاون الدولي. ويجب أن نتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب وأن نبني عالمنا مرة أخرى بصورة أفضل.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): لقد امتنع بلدي عن التصويت على القرار ٧٤/٣٠٧. ونحن إلى هذه اللحظة غير مقتنعين بالإجراءات التي حصلت في الجمعية العامة يوم الجمعة الفائت والتي أدت إلى اعتماد القرار غير التوافقي. وهو موقف وتقييم يشاطرنا فيه العديد من الدول الأعضاء. وقد انعكست هذه الحقيقة في نتيجة التصويت على هذا القرار غير التوافقي. إن العديد من الدول غير مقتنعة حتى هذه اللحظة بالأسباب والمبررات التي دفعت الجمعية العامة إلى إعادة النظر في القرار ٧٤/٣٠٧، ولا سيما بعد أن اتخذت الجمعية العامة في ذات الجلسة القرار ٧٤/٣٠٦، المعنون ”اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)“. أو ما اتفقنا جميعا على تسميته بالقرار الجامع، وهو القرار الذي جاء نتيجة أشهر طويلة من المفاوضات الشاقة، ولكن البناءة والشفافة.

وجاء ذلك بعد أن قام رئيس الجمعية العامة بتعيين الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا كميسرين مشاركين للعمل على تنسيق وتوحيد المبادرات المتعلقة بكوفيد-١٩، وذلك لتعزيز الاستجابة الدولية لهذا التحدي واتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع آثاره الصحية والاقتصادية والاجتماعية. ويذكر الزملاء جميعا

أن رئيس الجمعية العامة أشار في رسالته التي تضمنت تعيين الميسرين المشاركين إلى أن تعدد مشاريع القرارات ذات الصلة بالجائحة بات يفرض الحاجة إلى الاتفاق على تنسيق الجهود والمبادرات في هذا الإطار.

لقد أثبتت التجارب العملية في إطار الجمعية العامة أن التعاون والحوار والمفاوضات الشفافة هي الضمانات الأساسية للوصول إلى قرارات توافقية أو قرارات تحظى بما أمكن من دعم وتوافق الدول الأعضاء، ولا سيما حينما ترتبط القرارات بتوفير أشكال الاستجابة العالمية الجماعية في مواجهة التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. أما القرار ٣٠٧/٧٤، المعنون ”توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-١٩“، فإنه بكل أسف لم يحظ بأية فرصة لإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية على فقرات ديباجته ومنطوقه. ورغم محاولاتنا الجادة والبناءة مع مقدمي مشروع القرار من أجل إدخال تعديلات وجيهة وجوهرية عليه، فإن هذه المحاولات قوبلت بالرفض من المقدم الرئيسي لمشروع القرار، وهو الأمر الذي دفعنا إلى كسر الصمت على مشروع القرار حينها. وقد وجه وفد بلدي رسالة إلى رئيس الجمعية العامة حينها، شرحنا فيها أسباب الاعتراض على مشروع القرار باعتبار أن نصوصه لم تحقق الحد الأدنى المطلوب من معايير توفير الاستجابة العالمية الجماعية لجائحة كوفيد-١٩.

وتنأى الجمهورية العربية السورية بنفسها عن القرار ٣٠٧/٧٤ وتعتبر أنه يشكل شكلا من أشكال الازدواجية والإرهاق في عمل وولاية الجمعية العامة، ولا سيما بعد اتخاذ القرار الشامل ٣٠٦/٧٤. وهذا القرار، أي القرار الذي نقدم شرح التصويت بشأنه الآن، سيؤدي بطبيعة الحال إلى الازدواجية وإلى إرهاق جدل الأعمال بقرارات غير توافقية. وأود الإشارة هنا بشكل خاص إلى نقاط رئيسية ثلاث وهي:

أولا، يأسف وفد بلدي لرفض المقدم الرئيسي للقرار ٣٠٧/٧٤ أن يورد أي لغة عن تأثير الإجراءات القسرية أحادية الجانب على قدرة الدول والشعوب في مجال مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والطبية لجائحة كوفيد-١٩.

ثانيا، ينأى وفد بلدي بنفسه عن أية إشارة وإشادة وردت في هذا القرار بجهود وعمل مجموعة العشرين. ويؤكد من جديد على أن عددا من الدول الأعضاء في هذه المجموعة يفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب على بلدي، سورية، وعلى عدد من دول العالم، الأمر الذي يؤثر بشكل عميق على قدرة هذه الدول وشعوبها في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والطبية لجائحة كوفيد-١٩.

ثالثا، ينأى وفد بلدي عن أية إشادة وإشارة وردت في هذا القرار بخصوص جهود وعمل المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باعتبار أن هذه المؤسسات تنتهج سياسات منحازة وغير بناءة ومسيسة، حيث تربط عملها وتمويلها وتسهيلاتها في بعض الدول ومن بينها بلدي سورية بالضغوط السياسية التي تمارسها حكومات بعض الدول ذات النفوذ السياسي والاقتصادي، وهي بطبيعة الحال ذات الحكومات التي تنتهج سياسة فرض الإجراءات القسرية أحادية الجانب.

ختاما، السيد الرئيس، اسمحوا لي بالقول إننا كنا نتمنى على مقام رئاسة الجمعية العامة أن يبحث عن تبرير واقعي وقانوني مقنع وشفاف لاتخاذ إجراء بخصوص مشروع القرار ٣٠٧/٧٤، الوارد في الوثيقة A/74/L.57، وذلك بدلا من القول إن كسر الصمت لا يعني رفض مشروع القرار، وإلا ما هي الغاية التي كانت تقف وراء اعتماد المقرر ٥٤٤/٧٤، وتمديد العمل به شهرا بعد شهر حتى نهاية شهر آب/أغسطس المنصرم. كما كنا نتمنى على مقام الرئاسة أن يتسق مع موقفه الأساسي والقائم على ضرورة تنسيق وتوحيد الجهود لاعتماد قرار شامل في مواجهة تعدد مشاريع القرارات ذات الصلة بالجائحة، وكما يعلم الجميع هناك مجموعة من مشاريع القرارات التي تم كسر

الصمت عليها خلال فترة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الجمعية العامة للحد من انتشار جائحة كوفيد-١٩، ولكن اختارت الدول المقدمة ألا يتم إدراجها أو إعادة مناقشتها بعد العودة إلى الجلسة العامة، وهذا ما يؤكد فهمنا لحقيقة مضمون المقرر ٧٤/٥٤٤، بل ويؤكد ما ذهبنا إليه حين حذرنا من الانتقائية والازدواجية والتسييس في مجال تحقيق التضامن العالمي الجماعي في مواجهة هذه الجائحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

ونستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار.

السيدة لودفيغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا الشماليةوالجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية، البوسنة والهرسك.

أود أن أبدأ بالتنويه بقيادتكم، سيدي الرئيس. وفي هذه الأوقات التي لا تزال مليئة بالتحديات، فإننا نشعر بالامتنان لإتاحة الفرص لتبادل وجهات النظر الجمعة الماضية واليوم. لا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يشكل تحديا غير مسبوق، ولا تزال جميع جهودنا تتركز على التخفيف من آثار هذه الجائحة. وفي سياق ذلك، بذل العالم، مسترشدا بقيادة الأمم المتحدة، بالفعل جهودا هائلة. وقد تفاوضنا أيضا على قرار جامع بشأن كوفيد-١٩، خلال الشهر الماضي، الذي اعتمد يوم الجمعة الماضي (القرار ٧٤/٣٠٦)، الذي كان الغرض منه أن يغطي جميع المواضيع بصورة شاملة وأن يتجنب المبادرات المختلفة بشأن جوانب معينة. ولذلك فوجئنا بإدراج ذلك القرار على جدول الأعمال مرة أخرى، لأنه يعيدنا إلى اليوم الأول من هذه الجائحة. في شهر نيسان/أبريل، كانت الاستجابات السريعة من جانب الأمم المتحدة وأعضائها ذات أهمية قصوى لإثبات أننا نتحد في الأوقات الصعبة. وكان ذلك القرار إسهاما هاما في ذلك الوقت. وكنا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن العملية والمحتوى لصالح الوحدة. ولكن حتى في ذلك الحين، كانت العملية تمثل مشكلة بالنسبة لنا.

ومع الاعتراف بالفرص التي أتاحتها المملكة العربية السعودية لتقديم تعليقاتها على مشروع القرار ذاك، ومع تقديرنا لمراعاة بعضها، كنا نفضل إجراء مشاورات أكثر عمقا وتحديد جداول زمنية، الأمر الذي كان سيسمح بإجراء عملية تشاور شاملة وشفافة. ويتضمن القرار عددا من العناصر الهامة. ومع ذلك، كان يتعين أن يشمل القرار المتعلق بكوفيد-١٩ اعترافاً بالدور الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية؛ والإعراب عن تأييد النداء الذي وجهه الأمين العام في ٢٣ آذار/مارس من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي فورا؛ والتعبير عن الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية الموحدة لكوفيد-١٩؛ والتزاما واضحا بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الاستجابة لكوفيد-١٩، في الأجلين القصير والطويل على حد سواء؛ والإقرار بضرورة احترام الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية عند تبادل البيانات الوبائية والسريرية؛ وإعادة تأكيد تصميم الأمم المتحدة على اغتنام كل فرصة في جهود الطوارئ والإنعاش للتعجيل بإجراءات الاستدامة، بما في ذلك تغير المناخ؛ والاعتراف بأن جائحة كوفيد-١٩ تبرز الحاجة إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي في العالم لمنع انتشار جوائح جديدة.

وكما ذكر، فإن موافقتنا على السماح باعتماد القرار في نيسان/أبريل قد تأثر بقوة بالحاجة إلى استجابة سريعة وموحدة للأزمة، وعدم وجود أساليب للمفاوضات في ذلك الوقت. اليوم السياق مختلف تماما. وبينما نعترف بالحفز الهام الذي وفره القرار في نيسان/أبريل، شعرنا بخيبة أمل لعدم بذل أي جهود لإجراء المزيد من المشاورات، على الرغم من أنها كانت يمكن أن تكون مجدية. كما نرى أن بعض العناصر الواردة في القرار قد تجاوزها

الزمن بفعل التطورات التي حصلت منذ ذلك الحين. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الجوانب مشمولة الآن في القرار الجامع، الذي كان من المفترض أن يحل محل جميع المبادرات المتعلقة بكوفيد-١٩. ولذلك، فإن هذا القرار يثير شواغل هامة، لأنه لا يفضي إلى الاتساق في استجابة الجمعية العامة لكوفيد-١٩.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الاتحاد الأوروبي يقف متحدا بثبات في هذه الأزمة وأنه مستعد للقيام بدوره. وتؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا استجابة موحدة لهذه الأزمة وستواصل دعم التعاون الوثيق والنُهج المتعددة الأطراف الموحدة في مكافحة هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لممارسة حق الرد، أود تذكير الأعضاء بأن بيانات ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في المداخلة الأولى، وعلى خمس دقائق في الثانية، ويجب على الوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الصين.

السيدة جانغ جياروي (الصين) (*تكلمت بالصينية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لممارسة حق الرد. لقد أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية للتو ببيان أساء فيه استخدام منبر الجمعية العامة لنشر فيروس سياسي في محاولة لخدمة برنامج سياسي داخلي. وتعارض الصين بشدة هذه الممارسة وترفضها.

منذ تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، اتخذت الصين، بطريقة منفتحة وشفافة ومسؤولة، تدابير شاملة وفي الوقت المناسب، وسيطرت على المرض في فترة قصيرة جدا. وتبادلت الصين بدون تأخير المعلومات المتعلقة بالمرض مع منظمة الصحة العالمية، وبلدان عديدة، بما فيها الولايات المتحدة، ونشرت التسلسل الجيني لفيروس كورونا، وسهلت التعاون الدولي بين خبراء مكافحة الأمراض، وقدمت الدعم للبلدان التي تفشى فيها المرض، وبالتالي أدت دورا رئيسيا في الاستجابة العالمية للمرض. وقد تم الاعتراف بجهود الصين على نطاق واسع وأشادت بها كل من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي. ولا يمكن لأحد أن ينكر هذه الحقائق الأساسية أو يمحوها.

ومن ناحية أخرى، لدى الولايات المتحدة، التي هي أكثر دولة متقدمة طبيا في العالم، أكبر عدد من الحالات المؤكدة في العالم. وتحاول الولايات المتحدة – عوضا عن التركيز على التصدي للمرض – تحويل الانتباه وإلقاء اللوم على الصين وأيضا على منظمة الصحة العالمية دون أي سبب وجيه. وقد انسحبت من منظمة الصحة العالمية وتسعى إلى إلغاء تمويلها، واضعة نفسها في مواجهة مع المجتمع الدولي. وقد أضر ذلك بقدرة تلك المنظمة على تعزيز التعاون في التصدي للجائحة وتقديم المساعدة للبلدان النامية. ونود أن نذكّر الولايات المتحدة بأن تسييس المرض ووصم وتصنيف المرض، والخلط بين الصواب والخطأ وإلقاء اللوم لن يساعدها على استعادة الوقت الذي أضاعته والأرواح البريئة التي فقدتها. ونأمل في أن تركز الولايات المتحدة وقتها وطاقتها على حماية حياة وصحة شعبها وأن تتحمل المسؤولية بفعالية في قيادة الولايات المتحدة وشعبها للتغلب على هذا المرض بسرعة.

إن الفيروس عدو مشترك للعالم، سواء بالنسبة للصين أو للولايات المتحدة: فنحن معا ضحايا في مواجهة الفيروس. وفيمواجهة الفيروس، ينبغي لنا أن نقف جنبا إلى جنب وأن نتكاتف معا في الاستجابة. وتدعو الصين أعضاء الأمم المتحدة إلى أن يطالبوا الولايات المتحدة مجتمعين بأن تحترم الحقائق والعلم عندما يتعلق الأمر بالمرض، وأن تبدى اهتماما حقيقيا بحياة وبصحة شعبها، بدلا من الانخراط في نشر فيروس سياسي

ووضع نفسها في موقف معارض للمجتمع الدولي، وبالتالي الإمعان في السير في الاتجاه الخاطئ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر الوفود بأن بنود جدول الأعمال التالية تظل مفتوحة للنظر فيها خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة: ٤ و ٥ و ٦ و ٩ إلى ١٢ و ١٥ و ١٩ وبنديه الفرعيين (هـ) و (و) و ٢١ وبنده الفرعي (أ) و ٢٣ وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) و ٢٥ وبنده الفرعي (أ) و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ وبنده الفرعي (أ) و ٣٤ و ٣٥ و ٤٠ إلى ٤٦ و ٥٢ و ٦٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٧١ وبنوده الفرعية (أ) إلى (ج) و ٧٤ وبنده الفرعي (أ) و ٧٩ و ٨٧ و ٩٨ والبند الفرعي (ب) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١١ و ١١٣ وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) و ١١٤ وبنده الفرعي (أ) و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٩ و ١٣٢ إلى ١٥٣ و ١٥٥ إلى ١٦٥.

وكما يعلم الأعضاء، فقد أدرجت تلك البنود في مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، باستثناء البند ٢٩ المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“؛ والبند ٨٧، المعنون ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن نتائج الالتزامات القانونية للدول بموجب مصادر مختلفة من القانون الدولي فيما يتعلق بحصانات رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار المسؤولين“؛ والبند ١٢٤ المعنون ”إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات“؛ والبند ١٣٤ المعنون ”الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩“؛ والبند ١٤٥ المعنون ”استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء و ٢٤٤/٥٤ و ٢٧٢/٥٩ و ٢٦٣/٦٤ و ٢٥٣/٦٩“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في بنود جدول الأعمال ٤ و ٥ و ٦ و ٩ إلى ١٢ و ١٥ و ١٩ ككل و ٢١ ككل و ٢٣ ككل و ٢٥ ككل و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ ككل و ٣٤ و ٣٥ و ٤٠ إلى ٤٦ و ٥٢ و ٦٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٧١ ككل و ٧٤ ككل و ٧٩ و ٨٧ و ٩٨ والبند الفرعي (ب) من البند ١٠٠ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١١ و ١١٣ ككل و ١١٤ ككل و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٩ و ١٣٢ إلى ١٥٣ و ١٥٥ إلى ١٦٥ في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الدول الأعضاء أنه عملا بالمقرر ٥٦٣/٧٤، المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢٠، ستُعقد الجلسة الختامية للدورة الرابعة والسبعين يوم الثلاثاء، ١٥ أيلول/سبتمبر، الساعة ١٥/٠٠. وسيتاح في قاعة الجمعية العامة بروتوكول الجلوس للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة اعتبارا من الساعة ١٥/٠٠. ولذلك فإن وفد أيسلندا سيجلس في المقعد الأول على يمين الرئيس.

وكذلك، كما أعلن في يومية الأمم المتحدة، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الجلسة العامة الأولى للدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة ستعقد فور رفع هذه الجلسة. وعليه، هل لي أن أدعو الممثلين إلى أن يبقوا جالسين؟

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥